السيد نعمه الله الجزائري (ت1112 هـ) قراءة في منهجه النحوي

محمد عويطر سويلم

أ.د أحمد سهام النعيمي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين الذي أرسل رحمة للعالمين وعلى آله الطيبين الطاهرين الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين إلى قيام الدين.

إنّ لعلم النحو مدخلية كبيرة في سائر العلوم من الفقه والأصول والرجال والتاريخ والبلاغة وو ...حيث أنّ هذه العلوم تعتمد اعتماداً كبيراً على النحو، وإذا كان طالب العلوم هذه غير عارف بها فإنّه لا يستطيع أن يواصل تقدمه في اكتسابها بالصورة الصحيحة.

ومن هنا وكما هو دأب المتعلمين في البحث عن الجهود التي قدّمها رجال هذا العلم على مر العصور والأزمنة أقف اليوم عند الجهود النحوية لواحد من أبرز هؤلاء النحويين في القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين، وهو)السيد نعمة الله بن عبد الله الموسوي الحسيني الجزائري (الذي ولد سنة1050) هـ (وتوفيّ سنة1112) هـ (، والذي كانت له جهود قيمة في النحو يشهد بها القاصي والداني فضلا عن ما تركه من أرث كبير في شتى علوم المعرفة ولا سيما مؤلفاته اللغوية والنحوية، لعلنا نبرز جانب من جهوده النحوية المضيئة، ونوفيه جزءا من حقه بما قدّم وما اعطى، فقد بلغ عدد ما تركه من آثار ما يقارب (72) مؤلفاً في شتى علوم المعرفة من الفقه والأصول، واللغة والنحو، والبلاغة وعلم الكلام، وعلم الرجال والحديث، وسائر العلوم الأخرى، سائلاً المولى عز وجل أن يمنحني القدرة ويملكني الأدوات التي تساعدني على الإحاطة بجميع جهود ذلك العالم الجليل الشريف

النسب، وأن أُظهر لأهل العلم وطالبيه تلك الجهود العظيمة، وإن أرفع عنها غبار السنين، وأقدمها على أجمل صورة منحها إياها ذلك السيد الفاضل والعالم النحوي الكبير إنّه قريب مجيب الدعاء.

وعلى الرغم من الصعوبة التي يمكن أن يواجهها هذا البحث المختصر من الإحاطة بذلك الجهد الكبير، فقد قسمتُ الجهود النحوية لذلك العالم الجليل إلى مبحثين، تحدثت في المبحث الأول عن المذهب النحوي لذلك العالم الجليل وعن الأسباب التي يمكن من خلالها الحكم بانتمائه إلى أحد المذهبين البصري أو الكوفي أمّا المبحث الثاني فقد تحدثت به عن أهم السمات التي تميز بها ذلك المنهج من خلال الاعتماد على أهم المصادر والمراجع التي تناولت سيرة ذلك العالم ولا سيما كتب علم الرجال والتراجم والمعاجم، وكتب الأصول والفقه، وكتب اللغة والنحو، وغيره من المصادر الأخرى التي تناولت السيرة العلمية للسيد نعمة بن عبد الله الموسوي الجزائري بدءاً من نشأته العلمية وانتهاءً بما تركه من مؤلفات قيمة في شتى علوم اللغة ولا سيما علم النحو.

ويعد ذلك عرفاناً واعترافاً منّا بما قدمه هذا العالم الجليل من جهود لغوية كبيرة يمكن أن ينتفع بها أهل ذلك العلم خير نفع ومنفعة، مقدمين له خالص شكرنا وعظيم امتناننا لما قدّمه من جهود كبيرة ينتفع بها العالم والمتعلم على حدّ سواء.

ولا يفوتني أيضاً أن أقرّ بإحسان كلّ متفضل علينا، وإسهام كلّ متجمل فينا .كلّ أولئك لهم عليّ طول إكرام وفضل إحسان، وسابقة معروف لن أنساه حتّى ألحد في جدثي فأتوسد التراب ثُم يحتويني الجَندَل، جزاهم الله عن العلم وأهله خير الجزاء .

الباحث

المبحث الأول :مذهبه النحوي :

على الرغم من غياب المذهبية النحوية، وعدم وضوح مدارسها على نحو تفصيلي في العصور المتأخرة عن نشوء تلك المذاهب النحوية فإنّ كثيراً من النحويين قد حُسبوا على مذهب مخصوص، وانطبعوا بطابعه العام وإن خالف هذا المذهب في عدد من المسائل المحصورة التي لا تخرجه عن مجمل انتمائه لذلك المذهب المعين وإن لم يصرح بذلك وهذا ما نجده عند السيد الجزائري؛ إذ يمكن أن نعدّهُ بصريَّ المذهب في دراساته النحوية واللغوية على نحو عام وإن ورد أحيانا ترجيحه لمذهب الكوفيين من ذلك مثلا في مسألة العطف على الضمير المجرور

في نحو)) ما لك وزيداً ((و)) ما شأنك وعمراً ((جوزه الكوفيون في السعة والبصريون للضرورة [0] فذهب إلى القول " :والمختار عندنا جوازه في السعة .[0] "

أمّا دلائل الحكم على أنّ السيد الجزائري بأنّه بصري المذهب فقد وردت في مواضع كثيرة من الحاشية منها اختياره ومساندته لآراء المذهب البصري بوصفه مذهباً، ومنها ترجيحه لآراء النحاة الذين يحسبون على المذهب البصري وفي مقدمتهم أبو عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب والخليل وسيبويه والأخفش والمبرد والرضي الاستراباذي وغيرهم، فمن اختياره مثلا لمذهب البصريين ما ذكره الشارح بقوله) وإن اعملتَ[0](، أي :اعملتَ الثاني على مذهب البصريين . [0] فذهب السيد الجزائري إلى القول " :نشر على طريق اللّف، فليس ابتداء بمذهب البصريين ونحن اخترنا هذا المذهب في تعليقاتنا على شرح اللباب .[0]"...

ومنها اختياره لمذهب البصريين في أصالة المصدر واشتقاق الفعل منه بما ذهب إليه من إبطال الأدلة التي احتج بها الكوفيون.[0]

أما عن ترجيحاته لآراء النحاة البصريين فيه كثيرة، سنختصر فيها على ترجيحاته لآراء سيبويه والرضي الاستراباذي؛ لكونها الأكثر ورودا في الحاشية، فمن ترجيحاته لمذهب سيبويه ما ذهب إليه في العامل في المعطوف بقوله ..." :وهو مبني على ما ذهب إليه بعضهم :وهو أنّ العامل في المعطوف هو حرف العطف بنيابته عن السابق[0] ، وهو بعيد لعدم لزومه لأحد القبلتين، وفي العامل في المعطوف مذهبان آخران أحدهما قول سيبويه :وهو أنّ العامل في المعطوف هو الأول بواسطة الحرف[0] ، وثانيهما وهو مذهب أبو علي الفارسي وابن جني :وهو أن العامل في الثاني مقدّر من جنس الأول[0] ، ومذهب سيبويه هو الأولى .[0]"

ومن ذلك ما ذهب إليه في إعراب الاسماء الستة، فقد ذهب سيبويه :إلى أنّها معربة بالحركات المقدرة على الحروف[0] ، فذهب الجزائري إلى القول " :وهو الأصح . [0]"

ومن ترجيحاته لآراء الرضي الاستراباذي ما ذهب إليه الرضي في عامل المضاف إليه بقوله لأنّ حرف الجر شريعة منسوخة، والمضاف مفيد معناه، ولو كان مقدّر؛ لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد، فمعنى كون الثاني مضاف إليه حاصل له بواسطة الأول، فهو الجار بنفسه [0] وهو الرأي الثاني من أراء ثلاث، فذهب الجزائري إلى القول " :وخير الأمور أوسطها .[0]"

ومن ذلك تصريحه بترجيح كلام الرضي في بعض التعاليق على الشرح ومنها ما ذهب إليه الرضي في باب التنازع في صورة تقديم المفعول به بقوله " :والشارح الرضي جوز الصورة الأولى ونحن قد رجحنا كلامه في

بعض تعاليقنا على الشرح بما حاصله أنّ طلب الفعلين لذلك المفعول المقدّم على السوية، ولا يرجح الأول بقربه إذ لو كان القرب علة موجبة، أو مرجحة، لكان في صورة وقوعه بعدها معمولا للفعل فقط، ولم يقع فيه نزاع بين الفريقين.()" ..

المبحث الثاني :أهم السمات التي اتصف بها المنهج النحوي للسيد نعمة الجزائري:

ربط السيد الجزائري في مقدمته بين التسمية وبين ما تتضمنه من قاعة نحوية أو صرفية فهذب إلى القول :إلى أنّ الكلام في التمية يستدعي أمور :أولها :أنّ الباء فيه للملابسة) ()() وللاستعانة كقولك :كتبتُ بالقلم .() ()(

أما الأمر الثاني فهو بيان أصل لفظ الجلالة) الله (فقيل :لاهٌ على زنة) فَعلٌ(، فألحقت به الألف واللام للتفخيم والتعظيم فقط لا للتعريف إذ اسماؤه تعالى معارف()() ، وقال سيبويه) أصله إلاه علة وزن) فِعال (حذفت الهمزة، وعوض منها حرف التعريف؛ ولذك قطعت الهمزة في النداء()(، والأمر الثالث في لفظ الجلالة أمشتق أم جامد؟ فقد روي أن الخليل قال بالثاني()() ، وقال سيبويه وأبو علي الفارسي وابن الأثير بالثاني.()()

ربط الجزائري بين الصلاة على محمد وآله وبين الصفة النحوية والصيغة الصرفية من ذلك قوله :وآله اسم جمع لا واحد له من لفظه وأُختلف في ألفه أمنقلبة عن هاء أو واو، وقال سيبويه بالأول وبالثاني الكسائي .()()

قد يكتفي السيد الجزائري احياناً بكلمة واحدة من المتن ثم يشرحها، وامثلة ذلك كثيرة في الحاشية منها قال " : قوله) :وافية ()(، أي :تامة في ما وضعت له من حل مشكلات الكافية والتاء للتأنيث أمّا للتأنيث، أو للنقل من الوصفية إلى الأسمية، فإنّ المعنى المنقول إليه فرع المعنى المنقول عنه، كما أنّ المؤنث فرع للمذكر، فلما اشتركا في الفرعية جُعلت علامة المؤنث له .() "

ترجيحاته وتضعيفاته :دائماً ما تبرز ظاهرتا الترجيح والتضعيف في المباحث النحوية عند الجزائري، وترد بتسميات أو مصطلحات مختلفة تؤدي دلالات متقاربة كـ) الأولى (و) والمختار (و) والحق (و) الصحيح (و) الضعيف (و) القوي (و) البعيد (وهي المصطلحات ربّما تكون ملازمة لمسائل الخلاف وتعدد الآراء، وهذا قد لا يعني انحصارها بالخلاف بين مذهبين، فقد يكون الترجيح والتضعيف داخل دائرة خلاف المذهب الواحد كترجيحه مثلا لمذهب سيبويه وتضعيفه لمذهب الفارسي وابن جني وغيرهما في عامل المعطوف وذلك في قوله ... " :على ما ذهب إليه بعضهم :وهو أنّ العامل في المعطوف حرف العطف بنيابته عن العامل السابق () وهو بعيد، لعدم لزومه لأحد القبيلين، وفي العامل في المعطوف مذهبان آخران :أحدهما قول سيبويه :

وهو أنّ العامل في المعطوف هو الأول بواسطة الحرف()، وثانيهما وهو مذهب أبو علي الفارسي وابن جني : أن العامل في الثاني مقدّر من جنس الأول .()ومذهب سيبويه هو الأولى() " ، ومن ترجيحاته لمذهب على آخر في ما ذهب إليه في مسألة العطف على الضمير على الضمير المجرور، بقوله " :وجوزه الكوفيون على السّعة والبصريون للضرورة() ، والمختار عندنا جوازه في السعة() ، وقد يكون الترجيح والتضعيف عنده مستنداً إلى دليل معين، أو علة مخصوصة، أو تخريج مسوّغ كترجيح الظرف خبراً إذا وقع موقع الخبر وذلك في قوله " :ثمّ أنّهم اختلفوا في الخبر، فقال بعضهم :الخبر هو الفعل المقدّر لا الظرف الساد مسدّه() ، وقال بعضهم :هو الظرف() ، وقال بعضهم :هو الفعل مع الظرف() ، وخير الأمور أوسطها، والدليل عليه أنّ الكلام تام المعنى بلا احتياج إلى ذلك الفعل المقدّر، وما اتفقوا عليه من تقدير المتعلق فظني أنّه رعاية لأمر لفظي؛ حيث أن الجار والمجرور مفعول بحسب المعنى، فهو معمول، فلابد له من عامل، لا لأنّ المعنى يحتاج إلى تقديره كما فهمه الأكثر، فإنّ العربي القح يقول)) :زيد في الدار((، ويفهم نسبة الظرف إلى المظروف بلا احتياج إلى تقدير() " ، ومن ترجيحاته لرأي الشارح فيما ذهب إليه بأنّ الخبر في نحو)) :على التمرةِ مثلّها زبداً ((هو على التمرة() ، فذهب الجزائري إلى القول :هذا هو الذي اخترناه .()

<u>استحسانه واستكراه</u> : لم تبلغ هذه الظاهرة عنده الكثرة والشهرة، وإنّما ظهرت في مواضع متفرقه من الحاشية، وهي ظاهرة لا تخرج عن دائرة الاستدلال والتوجيه، وللأجل التوضيح نعرض نماذج من تلك الظاهرة، منها استحسانه وقوع التمييز بعد الجمع بالواو والنون، واستكراه وقوع التمييز بعد الجمع بالألف والتاء، لأنّه خلافه بالمقابلة، وذلك في قوله " :إنّهم لو جمعوا مميّز الثلاث هنا وقالوا) :ثلاثُ مئاتٍ رجلٍ (لوقع تمييز) المئات (اعني) رجل (بعد الجمع بالألف والتاء، وهو مستكره؛ لأنّه خلاف المأنوس من عادتهم، وهو إيلاء التمييز لما هو في صورة الجمع بالواو والنون، كقولهم) :عشرون رجلاً (و) ثلاثون درهماً (ونحوهما."() ()

ومنها ذهابه إلى أن الأصل في) نفس(، ونحوها عند إضافتها إلى الضمير) ألف الأثنين (مع الاتصال التام هو صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث، أمّا صيغة التثنية في تثنيتهما فهو أمر مكروه، وذلك في قوله " : قوله] أي الجامي : [أنفسهما بإيراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث، وهذا أصل في كل مضاف إلى ضمير التثنية مع الاتصال التام بين المضاف والمضاف إليه؛ لكراهة اجتماع التثنيتين مع كمال اتصالهما لفظاً ومعنى، فيقال) :نفسا زيدٍ وعمرٍو(، و) غُلاماهما(، ولا يقال :نفساهُما، بل) أنفسُهُما() " (، ومنها استكراه لرأي الشارح في أنّ أصل) ذو (هو) ذوو (واستحسانه لرأي النحاة بقوله " :قوله] أي الجامي) [أصله ذوو

نقلت ضمة الواو إلى الواو، وحذفت، تخفيفاً، وضمت الذال؛ للإتباع[](، والنحاة اطبقوا على أنّ أصلها ذوي، وهو الصواب؛ لقولهم :ذويان.[] " []

ردوده : تباينت ردود السيد الجزائري بين التصريح بأسماء المردود عليهم وعدم التصريح بتلك الأسماء، فمن ردوده للأفراد الذين صرح بهم ردّه للشارح في فهمه من عبارتي الزمخشري في المفصل، والأسفرائيني في اللباب أنّ الكلام يرادف الجملة، إذ يقول الجامي " :ثم اعلم أنّ صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا إلى ترادف الكلام والجملة .[] " أمّا السيد الجزائري فيقول مخطئاً فهم الجامي ومصححاً إياه " :واعلم أنّ صاحب المفصل واللباب بعد أن عرّفا الكلام ومثلاه بـ)) ضرب زيد((، و)) انطلق بكر((، ونحوهما، قال صاحب المفصل : ويسمى الجملة[] ، وقال صاحب اللباب :ويسمى كلاماً أو جملة[] ، وظاهر الحال كما فهم الشارح والحق أنّ الجملة أعم .[] "

ومن ذلك أيضاً ردّه للشارح في عدم جواز عود الضمير على متأخر عنه لفظاً ورتبة بقوله " وامتنع) ضَرَبَ غلاُمُهُ زيدا(؛ لتأخر مرجع الضمير وهو) زيد (لفظاً ورتبة، فيلزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة، وذلك غير جائز[] " ، فذهب الجزائري إلى القول) :والأولى جوازه لوروده في كلام الفصحاء ..... ، وأمّا نحن فنجوزه مطلقا .[](

ومن ردوده التي لم يصرح بها ردّه لمن زعم أنّ) أيٌّ (في قوله تعالى:﴿ ثم لننزعنّ من كلِّ شيعة أيُّهم أشدّ على الرحمن عتياً ﴾] مريم [69 :فيمن قرأ بالضم استفهامية بقوله " :وزعموا أنّها استفهامية، وأيٌّ مبتدأ وأشدُّ خبره، ومفعول تنزع محذوف، أو أنّه علق عن العمل بالاستفهام أو يكون مفعول من كلّ شيعة ومن زائدة على مذهب الأخفش .[] "

ومن ذلك رده لما ذهب إليه بعض المتأخرين في الأطباق على أنّ الفعل يدّل على الحدث والزمان بقوله " :واعلم أنّ بعض المتأخرين قد اطبقوا على أنّ الفعل يدل على الحدث والزمان ونسبة الحدث إلى فاعل ما، ة وهو معنى حرفي يحتاج إلى طرفين، فالاستقلال معناه باعتبار معناه التضمن اعني الحدث حتى أنّهم شنعوا على مَن أطلق أنّ معنى الفعل مستقل، ولم يقيده بالمعنى التضمني[] ، وظني أنّه غير موافق للتحقيق؛ لأنّ النسبة وإن احتاجت إلى طرفين إلاّ أنّهما جزآن للفعل، وهي لم تحتج إلى أمر خارج عن مفهوم الفعل.[]"

تعليلاته :ألزم السيد الجزائري نفسه في كثير من الأحيان بتعليل التسميات والمصطلحات التي يطلقها، وبيان سبب الأطلاق عليها، ولا يخفى ما في هذا الالتزام من اهمية في ترسيخ دلالة المسمى ولفظه في أذهان دارسي

النحو من جهة، والكشف عن حقيقة الحكم النحوي الذي وضع له ذلك المسمى من جهة أخرى من ذلك مثلا تعليله لمذهب الشارح في تسمية الهمزة واللام ب)أل (التعريف رداً على ما ذهب إليه المصنف من أنّ الميم في نحو) :ليس من امبرا أمصيام في أمسفر (هي للتعرف بقول الشارح) لعدم شهرته()(، فذهب الجزائر معللا ذلك بقوله " :أي :لعدم شهرة كون الميم حرف تعريف؛ لاختصاصه ببعض اللغات، ولجواز أن يقال أنّ الميم بدلاً من لام التعريف؛ ولأنّه يفوت الإشارة إلى أنّ المختار عنده ما ذهب إليه سيبويه .() " ()

ومن ذلك تعليله تسمية المصدر بـ) المصدر (بما يتناسب مع رأيي المذهبين البصري والكوفي اللذين اتفق رجالهما على تسميته الاصطلاحية واختلفوا في أصالته في قوله " :وإنّما سُمّي المصدر مصدراً، لأنّه من) صَدَرَ (إذا رجع، وهو محل رجوع الفعل إليه، لأخذه منه على مذهب البصرية، أو محل رجوعه إلى الفعل على مذهب الكوفية .()" ()

ومن ذلك تعليله تسمية ضمير الشأن والقصة بهاتين التسميتين في قوله ... " :وحاصله أنّه لمّا كان الضمير راجعا إلى الشأن سّمي به، وقيل :إنّما سُمّي) ضمير الشأن(؛ لأنّ هذا الضمير لا يجوز دخوله إلّا في كلام له شأنٌ عظيم، فلا يقال) :هو زيد قائم (إلّا إذا كان قيام زيد أمراً عظيماً، ويُعرف منه وجه تسميته بـ) ضمير القصة.() " ()(

<u>آرائه</u> :عرف السيد الجزائري بسعة الاطلاع على كثير من العلوم والتعمق في فهم الموضوعات وما يرتبط بها من المسائل المختلفة، الأمر الذي منحه القدرة على النظر في الآراء المختلفة ونقدها ترجيحا أو تضعيفاً، وتصويباً أو تخطيئاً، ومكنه من عرض آرائه، وبثّ افكاره وبيان وجهات نظره فيها، فأخذ يطرح ما عنده من آراء متنوعة ومتعددة في العلوم المختلفة وبصورة تحاكي مستويات أهل المعرف كافة .

ومن جملة هذه الآراء على سبيل التمثيل ما ذهب إليه من رأي بعد أن عرض آراء النحويين في قولهم :الحرف ما دلّ على معنى في غيره على ما ذكر الشارح () ذهب الجزائري إلى القول " إنّ المعنى الذي دلّ عليه الحرف له متعلق لابد من ذكره، فكأنّ معناه حاصل في غيره؛ لأنّه إذا انتقل لفظه إلى فهم السامع لم ينتقل معه المعنى، فكان قالب الحرف كظرف خال، فلا يقال معناه فيه، بل في غيره.() " ...

ومن ذلك رأيه في ما ذهب إليه الر ضي الاستراباذي في تعريف الحرف بقوله) :الحرف كلمة دلّت على معنى ثابت في لفظ غيرها()(، فذهب الجزائري إلى القول " :فغير صفة اللفظ وأطنب في تفصيل هذا المعنى بالأمثلة التي من جملتها قوله :فاللام في قولنا) :الرجل (مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل، وهل في

قولنا) :هل قام زيد ؟ (يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو قام زيد، وفيه بحث؛ لأنّه إن أراد ثبوت معنى الحرف في لفظ غيره أنّ معناه قائم بلفظ الغير، فهو ظاهر البطلان؛ لأنّ الاستفهام قائم بالمتكلم حقيقة، ومتعلق بمعنى الجملة وإن أُريد معنى قيامه بمعنى غيره قياماً حقيقياً، فباطل أيضاً؛ لما مرّ، ولأنّه يلزم أن يكون الإعراض مثل) :البياض(، ونحوه حروفا؛ لدلاتها على معان قائمة بمعاني ألفاظ غيرها وإن أُريد به تعلقه بمعنى غيره لزم أن يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه من الألفاظ الدالة على معان متعلقه بمعاني غيرها حروفاً، وهذا كله فاسد .[0] "

ومن ذلك ما ذهب إليه في إعراب اسم الفاعل المعتمد على نفي أو استفهام، والمشهور في إعرابه مبتدأ ومعموله فاعله سد مسد الخبر، نحو) :ما قائم الزيدان (و) أقائم الزيدانِ ؟ (إلى إعراب آخر غير مشهور بقوله " : اعلم أنّي رأيت في الصفة الواقعة بعد حرف النفي أو الاستفهام مذهباً عجيباً نقلته في كتاب) الفوائد(، وهو أنّ الصفة في) أقائم الزيدانِ ؟ (ونحوه خبر حذف مبتدأه، وأُقيم المظهر مقام مضمره، والتقدير) :أقائمانِ الزيدانِ الزيدانِ ؟ (فالزيدان الأول مبتدأ والثاني تكريره، وقائمان خبره، فحذف المبتدأ اعني) الزيدانِ (الأول؛ لدلالة الثاني عليه، ثمّ حذف المضمر الذي في قائمان وعلامته، أي) :الألف(، وأُقيم المظهر، أي) :الزيدانِ (الثاني مقامه، فصار)أقائمٌ الزيدانِ ؟(، وهو غير بعيد من الصواب؛ لأنّ غاية ما فيه حذف المبتدأ مع القرينة، وإقامة المظهر مقام المضمر، وهما شائعان، وعلى المذهب المشهور يلزم القول :بأنّ النكرة مبتدأ مع وجود المعرفة، والقول :بأنّ الصفة مبتدأ مع وجود الذات، والقول :بأنّ المسند مبتدأ مع وجود المسند إليه، وكلّها ظاهرة البطلان .[0]"....

<u>استعماله للمصطلح النحوي</u> :كان للسيد الجزائري منهج خاص في تعامله مع المصطلحات النحوية، واستعمالها، والتنبيه عليها، من ذلك التزامه في كثير من الأحيان بتوحيد صيغة المصطلحات أو ايقاعاتها المشتركة بوجه أو أكثر، والتي تندرج تحت باب أو موضوع واحد كاستعماله مصطلح) المُظهَر (و) المُضمَر [0](بدلاً من) الظاهر (و) الضمير (فقد التزم هنا بصيغة) اسم المفعول (في هذين المصطلحين المتقابلين، وكذلك استعماله مصطلحات) المُفرّد (و) المُثنَّى (و) المجموع (مشتركة في صيغة صرفية واحدة هي) اسم المفعول[0] (، ولم يقل هنا الجمع لتغاير صيغته مع صيغة) المفرد (و) المثنى (وكذلك استعماله مصطلحي) المُذَكّر (و) المُؤنَّث[0](، واستعماله مصطلحي) المُتصِل (و) المُنقطِع (في الاستثناء [0] بدلاً من مصطلحي) المتصل (و) المنفصل(، واحياناً يتصرف في صيغة المصطلح مع بقاء دلالته الأصلية كاستعمال مصطلح) العطف (بدلا من استعمال مصطلح) المعطوف .[0](

ومما يحسب للسيد الجزائري اهتمامه الكبير بتعدد المصطلحات المختلفة للدلالة النحوية المجملة الواحدة سواء كان هذا التعدد بسبب تعدد المذاهب النحوية أو لأي سبب آخر، ولعل الجزائري قصد بذلك إحاطة طلاب النحو بتعدد تلك المصطلحات، وظروف استعمالها، وفروق دلالاتها النحوية، كذكره مصطلح) نائب الفاعل او النائب عن الفاعل()(، ومصطلح) المفعول الذي لم يسمَّ فاعله ()() (دون نسبة الأول لابن مالك، والثاني للكوفيين، وذكره مصطلح) لا التبرئة (مع مصطلح) لا النافية للجنس ()(دون نسبة الأول للكوفيين، والثاني للبصرين، وقد يشير أحياناً إلى نسبة المصطلح من ذلك استعماله لمصطلح) السّعة (ومصطلح الضرورة بما ذهب إليه في مسألة العطف على الضمير المجرور في نحو) :ما لك وزيداً (و) وما شأنك وعمراً (بقوله " :جوزه الكوفيون في السّعة، والبصريون للضرورة، والمختار عندنا جوازه في السّعة.() "

وأحياناً يذكر المصطلحات المتقاربة الدلالة معاً من ذلك قوله بعد قول الشارح) : وقياس اسم التفضيل ()(، فذهب الجزائري إلى القول " :واعلم أنّ هذا التعليل عليل؛ لأنّ ما ذكر قياس أفعل التفضيل، وما نحن فيه ليس كذلك، بل هو منقول إلى معنى غير .() "...

وكذكره مصطلح الجملة مع مصطلح الكلام مفرقاً بينهما بالعموم والخصوص في قوله " :والحق أنّ الجملة أعم" ().

ومما يحسب له أيضاً اهتمامه بتعدد دلالات المصطلح النحوي الواحد بخلاف ما تقدّم، فقد تحتمل صيغة المصطلح النحوي الواحد أكثر من دلالة بحسب الاستعمال في السياق الموضوعي ومحلّه من مقام الكلام، من ذلك مثلا تنبيهه عل تعدد دلالات مصطلح) الوحدة (في قوله " الوحدة ثلاثة أقسام :أحدها :وحدة الجنس، كوحدة) التمرة(، وثانيها :وحدة النوع، كوحدة) الحيوان (و) الإنسان(، وثالثها :وحدة الفرد، وتسمى وحدة الشخص، كوحدة) زيد(، ووحدة) عمرو(، ولا يتوهم المنافاة بين الجنس، وأولي الوحدة؛ لوقوع كلّ منهما صفة للآخر، كما يقال الحيوان واحد، والواحد حيوان .() "

وتنبيهه على تعدد دلات مصطلح) الجائز (في قوله " :وحاصل الجواب أنّ) الجائز (قد يطلق ويراد به مقابل) الواجب (وهو المتساوي الطرفين، وقد يطلق ويراد به ما يشمل) الواجب (و) الجائز (بمعنى) الغير ممتنع (سواء أكان واجباً كما في حالة الضرورة، أو جائزاً كما في حالة التناسب .()"

وتنبيهه عل تعدد دلالات مصطلح) الأصل (في قوله " :الأصل في اللغة ما يبنى عليه الشيء، وفي العُرف] أي :في الاصطلاح العلمي [بمعنى) القاعدة الكلية(، كما يقال :الأصل في الفاعل أن يكون مرفوعاً، أي :

القاعدة الكلية فيه الرفع، وقد يطلق في العرُف أيضاً على) الأولى (وما ينبغي أن يكون عليه الشيء، كما يقال :الأصل في) الواو (المضمومة أن تقلب) تاء (أو ما يناسبها، كما في) تُراث (وإلّا فقد لا تقلب، كما في) وجوه .()"....(

وتنبيهه على تعدد دلالات مصطلح) الخبر (بأنّه قد يكون مقابل الانشاء، فيقال :عطف الخبر على الانشاء، أو جملة خبرية خبرها جملة إنشائية، وقد يكون ما يقابل المبتدأ.()

وتنبيهه على تعدد دلالات مصطلح) الحال " (بأنّه قد يكون حالاً لغوياً كالحال الذي هو حال عن الفاعل، وقد يكون حالاً نحوياً، وهو ما يبين الهيأة .() "

وتنبيهه على تعدد دلالات مصطلح) الجريان (في قوله " :اعلم أن الجريان في اصطلاحهم يستعمل لمعانٍ : أحدها ما ذكره] أي :الشارح [وهو جريان المصدر على الفعل، وثانيها :جريان أسم الفاعل على الفعل، أي : موازنته إياه في حركاته وسكناته، وثالثها :جريان الصفة على شيء، أي :كون ذلك الشيء صاحبها، إمّا مبتدأ لها، أو ذا حال، أو موصوفاً، أو موصولاً، وكلٌ من المعاني اصطلاح مشهور فيما بينهم .()"

وقد وجدنا السيد الجزائري دقيق النظر عميق الرؤية في تعامله مع أكثر المصطلحات النحوية وذلك حين وظف بعصاً منها في دلالة تختلف عن توظيفه بعضها الآخر في دلالة أخرى، من ذلك دقة نظره المتناهية في توظيف كل واحد من المصطلحات المتقاربة) التقدير (و) الحذف (و) والإضمار (و) الاستتار (في دلالة خاصة، إذ يمكن لنا من خلال نظرة فاحصة أن نستشف من استعماله لها، وتعريفه لقسم منها فروقاً دلالية دقيقة .()

ومن اهتمامه الشديد بالمصطلح ودلاته ألزم نفسه في أحيان كثيره بتوضيح التسميات الكثيرة وسبب تعدد هذه التسميات من ذلك ما ذهب إليه في تسّمية) المصدر (ب) المصدر (بما يتناسب ورأي المذهبين الذين اتفقا في تسميته الاصطلاحية، واختلفوا في أصالته في قوله " :وإنّما سمي المصدر مصدراً؛ لأنّه من) صَدَر (إذا رجعَ، وهو محل رجوع الفعل إليه؛ لأخذه منه على مذهب البصريين، أو محل رجوعه إلى الفعل على مذهب الكوفية.()"

ويميل السيد الجزائري أحياناً إلى الموازنة بين مصطلحات القدماء ومصطلحات المتأخرين على المعنى أو الدالة النحوية الواحدة من ذلك مثلا ما ذكره موازناً بين ما استعمله سيبويه وبين ما استعمله المتأخرين في تسمية

مصطلحي) التأكيد لنفسه (و) التأكيد لغيره (الذين شاعا عند المتأخرين بقوله " :هذا اصطلاح المتأخرين، وسيبويه يسمى) التوكيد لنفسه) (التأكيد الخاص(، و) المؤكد لغيره) (التوكيد العام .[]" [] (

وأحياناً ينطلق في تسميته الاصطلاحية من مذهبه أو رأيه النحوي كتسميته حرف التعريف) أل (بـ) اللام(، وتسميته أثرها الدلالي بـ) التعريف باللام (وتسميته ما يُعرف بها) المعرف باللام .[] (

وأحياناً يستعمل السيد الجزائري مصطلح) الأخوات (للدلالة على جميع مفردات الباب، والحكم عليها بحكم واحد سواء مستعملاً من قبل أو استعمله هو بنفسه من ذلك استعماله مصطلح) أجمع وأخواته [](وهي) أكتع، وأبتع، وأبصع(، ومصطلح) أعدّ وأخواته [] (، ومصطلح) كان وأخواتها[] (، وهي الأفعال الناقصة .

وأحياناً ينبه الجزائري على اختلاف دلالة المصطلح بين النحويين سعةً وضيقاً؛ احترازاً عن وقوع اللبس في الفهم، أو الخطأ في الأحكام، كما مثلا في مصطلح) الظرف (في قوله " :وأعلم أنّ الظرف حقيقة في ظرف الزمان والمكان، وقد يطلق بحيث يشمل الجار والمجرور كما فعل المصنف هنا .[]

واحياناً نجد السيد الجزائري يستعمل مصطلحات المناطقة والفلاسفة، والإفادة منها في توضيح الدلالات النحوية ولا سيما في مجال شرح الحدود النحوية، وتحليل القيود الاحترازية، كاستعماله مصطلح) الوجودي(، و) العدمي[] (، و) الأصلي (و) العارض[] (، و) الجنس (و) الفصل[] (، و) الموجِب (و) المانع[] (، و) الصدق (و) الكذب [] (ونحوها .

وأحياناً يلفت السيد الجزائري النظر إلى الفروق بين المصطلحات بحسب مفهوم الحكم النحوي كما ذهب إلى الفرق بين حركات الإعراب) :رفع، ونصب ، وجر، وخفض، وجزم (وحركات البناء) ضم، وفتح وكسر، ووقف ....(والسبب في ذلك أنّ الرفع سمّي رفعاً؛ ارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به أو لرفعه رتبة بين أخويه، والنصب نصباً؛ لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ أو لأنّه نصيب الفضلة من الكلام من غير أن يحتاج لهما الكلام، وسمّ الجر جراً لأنّ عامله يجر الفعل إلى الاسم، لأن الشفة السفلى تنجر إلى أسفل التلفظ .[]

وقد يعمد السيد الجزائري احياناَ إلى استعمال مصطلحاً خاصاً من ذلك ما ذكره بعد قول الشارح) كعلباء [](فذهب الجزائري إلى القول " :وهو عصب العنق .[]"

وفي ختام الحديث عن المصطلح النحوي لابد لنا من الإشارة إلى أنّ السيد الجزائري كانت له احياناً اختيارات مخصوصة في استعمال مصطلحات معينة لم تشتهر كثيراً في كتب النحويين من ذلك مثلا استعماله مصطلح)

الآلة (بدلاً من مصطلح) الأداة (أو) الحرف (كمصطلح) آلة التعريف (بدلاً من) أداة التعريف() (، ومصطلح) آلة الاستفهام (بدلاً من حرف الاستفهام.()

موقفه من نظرية العامل :كان السيد الجزائري آخذاً بنظرية العامل وتطبيقها في دراسة التراكيب النحوية، وقد فهم حقيقة العمل بين العامل والمعمول على أنّ العامل مؤثِر، والمعمول مُؤثَر فيه، والمؤثِر أقوى من المُؤثَر فيه، فلذا يحصل التأثير .()

وقد كان لهذا التنظير الفكري أثر في تطبيقه على تحليلاته النحوية، واختيار العامل اللفظي في الغالب، من ذلك مثلا ما ذهب إليه في عامل الفاعل، والمقارنة بينه وبين عامل المبتدأ بقوله " وقوة المؤثِر يقتضي قوة الأثر، ووجه قوة عامله أنّه لفظي ومحسوس اعني الفعل بخلاف عامل المبتدأ، فإنّه معنوي غير محسوس؛ لأنّه يغلب على عامل المبتدأ إذا دخل على المبتدأ ينسخ ابتدائيته، واعلم أنّ كون رافع الفاعل ما ذكرنا هو المشهور ".()

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في عامل المفعول به في بيان قول الشارح) :العامل في المفعول به ()(بقوله " :إشارة إلى أنّ المراد من الفعل العامل، فيدخل فيه شبه الفعل .()"

أما اختيار العامل المعنوي فقد ورد في مواضع لم يجد فيا بداً من التنصل عنه أمّا بسبب مذهب النحوي، وإمّا لقبوله فكرة عمله، وإمّا لغير ذلك، كما في اختياره الابتداء عاملاً في رفع المبتدأ وهو مذهب سيبويه()، وكونه عاملاً في رفع المبتدأ والخبر، وهو مذهب الزمخشري والجزولي .()()

واختياره الفعل المعنوي عاملاً في المفعول معه على وفق أحد اختياري الشارح ()بقوله " :وهو الحق .()"

ومن المسائل التي طرقها السيد الجزائري مسألة اجتماع العاملين، فمرّة قد يجتمع عاملان لفظيان على معمول واحد من ذلك ما ذهب إليه مثلا في باب التنازع في صورة تقدّم المفعول بقوله " والشارح الرضي جوز الصورة الأولى من هاتين الصورتين، ونحن قد رجحنا كلامه في بعض تعاليقنا على الشرح بما حاصله أنّ طلب الفعلين لذلك المفعول المقدّم على السويّة ولا يرجح الأول بقربه؛ إذ لو كان القرب علة موجبة، أو مرجحة؛ لكان في صورة وقوعه بعدهما معمولا للفعل الثاني فقط، ولم يقع فيه نزاع بين الفريقين .() () "

ومرّة قد يجتمع عاملان أحدهما لفظي والآخر معنوي من ذلك مثلا ما ذهب إليه كون الفعل عاملاً في المفعول معه لفظاً ومعناً، وهو اختيار الشارح .()()

ويمكن الملاحظة فيما تقدّم أنّه نجح في التوفيق بين تنظيره المتقدّم، وهو أصالة العامل اللفظي وتقديمه على العامل المعنوي، وبين تجويزه تداخل عاملين لفظي ومعنوي.()

موقفه من مسألة الخلاف النحوي :من الملاحظ أنّ السيد الجزائري كان من المهتمين جدّا بظاهرة الخلاف النحوي، سواء كان ذلك بين نحاة المذهبين أو بين نحاة المذهب الواحد، وما يدّل على ذلك كثرة ما ذكره من المواضع في حاشيته، والتي تبين كثرة الخلافات المحتدمة، وتعدد الآراء المعتركة، ومما ما يشير إلى اهتمامه بالخلاف النحوي أنّه التزم في كثير من الأحيان بتصدير أوجه الخلاف بكلمة) اعلم () (، وكأنّ فيها دلالة على زيادة العناية، وتنبيه أذهان طلاب النحو على اهمية الخلاف في تطوير مكلة النحو، والوصول إلى الاجتهاد النحوي فيه ولذلك نلاحظه في أغلب مواضع الخلاف يستقصي ويورد جميع أطراف الخلاف، وهذا بدوره أدى إلى عدم انحصار الخلاف عنده بالمذهبين الكبيرين البصري والكوفي، بل تعداهما إلى خلاف فردي لمشهورين ومغمورين، ومتقدمين ومتأخرين .

من ذلك ما ذكره من خلاف في اللام الداخلة على الحمد بقوله " :فأعلم أنّه قد وقع خلاف في اللام الواقعة في الحمد، فذهب بعضهم :إلى أنّها للجنس محججا عليها بأنّها لتعريف ما دخلت عليه، وهو لا يدّل إلّا على الحقيقة() ، وذهب بعض آخر :إلى أنّها للاستغراق؛ لأنّه المتبان من هذا المقام، وأمّا حمد غيره تعالى فلا اعتداد به() ...، وذهب بعض آخر :إلى أنها لام العهد الخارجي .() ()

ومن ذلك ما ذهب إليه من خلاف في معنى) الكلِم (بكسر اللام بقوله :واعلم أنّ المذاهب هنا ثلاث :أحدها : إنّه أسم جنس وإليه ذهب الجمهور()، وثانيها :إنّه اسم جمع وإليه ذهب صاحب المفصل، وصاحب اللباب() ، وثالثها :إنّه اسم جمع نقله الأزهري في التصريح عن بعضهم.() "()

ومن ذلك ما ذكره من خلاف في رافع الفاعل بعد أن ذهب إلى أنّه الفعل وهو المذهب الشهور بقوله " :وذهب قوم من الكوفيين :إلى أنّ الفاعل يرتفع بإحداثه الفعل() ، وذهب خلف الأحمر إلى أنّ العامل في الفاعل معنى الفاعلية()، وذهب هشام :إلى أنّه يرتفع بالإسناد .()" ()

ومن ذلك الخلاف ما ذكره من خلاف في إعراب الخبر في نحو) :كلُّ رجلٍ وضعيته (بقوله " اعلم أنّ البصريين قدّروا الخبر مثنى بعد المعطوف، أي :مقترنان؛ لزعمهم أنّ المعطوف على المبتدأ فهو مبتدأ فيحتاج

إلى خبر، فورد عليهم أنّ الخبر المحذوف حينئذٍ خبر لمبتدئين فلا يسد المبتدأ الثاني، وهو قوله) :وضيعته (مسدّه؛ إذ المبتدأ لا يكون سادا مسدّ الخبر، فلا يكون حذفه واجبا، بل غالباً، كما اعترف به البعض() ، والشارح الرضي :قدّر الخبر مفرداً وعطف وضعيته على ضميره، فلا يكون مبتدأ حتى يحتاج إلى خبر، وزعم الكوفيون : إنّ الكلام تام لم يحذف منه الخبر زعماً منهم أنّ الخبر هو قوله :وضيعته؛ لأنّ الواو بمعنى مع .() " () ....

ومن ذلك ما ذكره من خلاف في إعراب الاسماء الستة بعد أن بين عبارة الشارح الموضحة لقول المصنف من أن هذه الاسماء تعرب بالواو رفعاً، والألف نصباً، والياء جراً، ولكن لا مطلقا، بل حال كونها مكبرة، إذ مصغراتها معربة بالحركات نحو) :جاءني أخيُّكَ (و) رأيتُ أخيَّك (و) مررتُ بأخيِّك() (، فذهب الجزائري إلى القول " :واعلم أنّ في إعراب هذه الاسماء مذاهب أحدها :ما ذهب إليه المصنف، وهو المشهور، وثانيها :أنّها معربة بالحركات اللفظية الواقعة قبل الحروف() ، وثالثها :وهو مذهب سيبويه :أنّها معربة بالحركات المقدّرة على الحروف، وكان أصل) أبوكَ (أبُوك استثقلت الضمة على الواو وسكنت، وضُم ما قبلها؛ للاتباع، وقُدّرت الضمة على الواو()، ورابعها :وهو مذهب الفراء :إنّها معربة بالحركات اللفظية، والحروف أيضاً() ، وخامسها :أنّها معربة بالحركات اللفظية كحالة الإفراد .() " ()

<u>استعماله للأمثلة والشواهد</u> :لقد برزت ظاهرة التمثيل والاستشهاد على نحو واضح في حاشية السيد الجزائري، وكانت تلك الأمثلة والشواهد متباينة في قصرها وطولها، متنوعة في مضمونها متباينة في قيمتها لغرض ترسيخ المسائل النحوية، وتوضيح المطالب النحوية فيها وقد جاءت اغلب الأمثلة النحوية التوضيحية أمثلة حيّة تلامس حياة الناس، وتحاكي ما ينطقونه ويسمعونه، ولم يُكثر من الأمثلة التقليدية القديمة عن عصره، والبعيدة عن عرفه، وكانت تلك الأمثلة والشواهد متباينة الترتيب والاستعمال، فليس هناك خط ثابت في الترتيب، ولا نسق موحد في الاستعمال، فقد يكتفي بالمثال النحوي دون أن يدعمه بشاهد من القرآن الكريم، أو الحديث النبوي الشريف، أو الشاهد الشعري، أو يدعمه بشاهد مما ذكرنا، أو يكتفي بشاهد من الشواهد الثلاث، أو يستعمل تلك الشواهد مجتمعة، فمن استعماله للمثال النحوي ما ذهب إليه في بيان معنى المدح العام بقوله " :فإنّ قولك نعم الرجل زيد مدح عام كأنّه استحق المدح على جميع صفاته .() "

ومن ذلك ما ذهب إليه في بيان معنى الجمع بقوله "فلا بأس أن نحقق فنقول :الجمع ما دلّ على آحاده بالمطابقة() ، فإذا قلت) :جاء الزيدون (فكأنّك قلت) :جاء زيد وزيد وزيد.() " (

ومن ذلك أيضاً ما ذهب إليه في بيان معنى الكلِم في قوله تعالى :﴿ وإليه يصعد الكَلِمُ الطيب ﴾] فاطر [10 : وهو قول الشارح بقوله " :فلو كان جمعاً؛ لوجب تأنيث الصفة؛ لأنّ الجمع بمعنى الجماعة، فأنك إذا قلت :

جاءني رجال ثلاث، فكأنّك قلت :جاءني جماعة، وما ينفي جمعيته أيضاً كونه على وزن لم تبن عليه الجموع، وتصغيره على كليم، وهذا الوزن مختص بالمفرد.()"

ومن أمثلة الابتداء بالشاهد القرآني ما ذهب إليه في بيان قول الشارح) :للعلّامة ()(بقوله " صفة للكافية على تقدير الكافية، أو حال منها على طريقة قوله تعالى :﴿ فاتبعوا ملة إبراهيم حنيفاً ﴾] آل عمران " [90 : ().

ومن ذلك ما ذهب إليه في قوله " :أن الفعل) أمهل (قد يستعمل مصدراً أيضاً، أي :كما يستعمل أسم الفعل، نحو قوله تعالى :﴿ أمهلهم رويداً ﴾] الطارق [17 :، أي :امهالاً وهذا يدلّ على أنّه في الأصل مصدر، فنقل إلى غيره، لكنّه لم يهجر ذلك المعنى المنقول عنه.()"

ومن ذلك ما ذهب إليه بعد قول الشارح) أو إن كان معرباً قبل دخول حرف النداء . ()(بقوله " أخرج بهذا القيد ﴿ هذا يومُ ينفع الصداقين ﴾] المائدة[119 :، ونحوه مما هو مضاف إلى الجملة، ومبني على الفتح؛ لأنّه لم يعرب قبل النداء، فلم ينصب لفظاً، أو تقديراً، بل محلا.()"

ومن أمثلة الابتداء بالشاهد النبوي الشريف ما ذهب إليه في بيان معاني الحمد بقوله ... " :كل ذرة من ذرات الوجود تدل على كمال قدرته القاهرة، واستكمال حكمته الباهرة، ولا يتصور في العبارات مثل هذه الدلالات، ومن ثم قال) عليه السلام) : (لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك .() " ()(

ومن ذلك ما ذهب إليه في توضيح قول الشارح) :فينبغي أن يتركب فيه تجوزا (بقوله " :أي في كون المعنى متصفاً بالإفراد قبل الوضع والتجوز أن يقال :لمّا كان مآل المعنى الاتصاف به بعد الوضع سماه قبل الوضع؛ تسمية للشيء بما يؤول إليه، كما قال) عليه السلام) :(مَن قتل قتيلا فله سلبه()(، أي :من قتل شخصاً حياً من أهل الحرب، فله سلاحه وثوبه، فسمّي الشخص قتيلا؛ لأنّه يؤول إلى القتل تفاؤلا .()"

ومن أمثلة الابتداء بالشاهد الشعري " ما ذهب إليه في سقوط الحرف الأخير من الاسم المرخم للضرورة مستشهداً بقول ذو الرمة : ديار ميَّة إذ ميٌّ تُساعفُنا ولم يرى مِثلها عُجمٌ ولا عربُ () وقول المتنبي :لله ما فعل الصوارم والقنا في عمرو وحاب وضبّة الأغنامِ()" ()

ومن ذلك ما ذهب إليه بقوله " :واجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني من ذلك قوله :خذوا حظكم يا آل عكرمة واذكروا أواصرنا فالرّحم بالغيب يذكرُ .()" ()

ولغرض زيادة البيان نجده يجمع بين الشاهد والمثال من ذلك ما ذهب إليه من تقديرات في توضيح قول الشارح)وهو حسبي ونعم الوكيل .()(بما ذهب إليه من أنّ عطف الجملة الإنشائية على الخبرية معيب عندهم، كما أنّ كون الجملة خبرية خبرها جملة إنشائية معيب أيضا ، فذهب إلى القول " :فأعلم أنّ ما اعابوه من القاعدتين ليس بمعيب؛ لوروده في الكلام الفصيح أمّا حكاية العطف فورد في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، كقوله تعالى :﴿ وبشر الذين آمنوا ﴾] البقرة[25 : ، وقوله تعالى : ﴿ وبشر المؤمنين ﴾] الصف [13 : نقله بن هشام عن ابن عصفور قال أبو حيان) : واجاز سيبويه) جاء زيد ومِن عمرو و العاقلان على أن يكون العاقلان خبر المحذوف()(، وأوضح من ذلك قوله تعالى :﴿ إنا اعطيناك الكوثر فصل لربّك وانحر﴾] الكوثر1 :،[2 ، وقوله تعالى :﴿ وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل ﴾] آل عمران[173 ، وقول الشاعر :وإنّ شفائي عبرةً مهراقة فهل عند رسمِ دارسٍ مِن مُعَوّلِ() ، وقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم() .... ، أي :هذه خولان، وأمّا حكاية وقوع الإنشاء خبراً فيدل عليه قوله تعالى : ﴿ بل أنتم لا مرحبا بكم ﴾] ص[60 : ، و) أين زيد ؟ (و) متى القتال ؟ (و) أنى لك هذا ؟(، وتقدير القول في كلّ هذا تعسف .()"

ونجده في بعض المواضع يقدّم المثال على الشاهد النحوي حتّى لو كان الشاهد النحوي شاهداً قرآنياً؛ وذلك بحسب ما يقتضيه مقام البيان عنده من ذلك ما ذهب إليه متمثلاً ومستشهداً على معنى الشرط وتعلقه بقوله " : معنى الشرط هو التعلق بين الشيئين بأن يكون الأول سبباً لتحقق الثاني، أو للحكم بتحقق الثاني، فالأول نحو) : إن كانت الشمسُ طالعةٌ فالنهارُ موجودٌ (والثاني نحو) :إن كان النهارُ موجودٌ فالشمسُ طالعةٌ (ومنه قوله تعالى :﴿ وما بِكُم مِن نعمةٍ فَمِن الله ﴾] النحل[53 :، فإن التقدير :ما حصل بكم من نعمةٍ فهي صادرة من الله، مع أنّ النعمةِ التي حصلت بالمخاطبين ليست بسبب صدور النعمة من الله تعالى، بل الأمر بالعكس، فإنّ صدورها من الله سبب لإيصالها والتصاقها بهم، لكنّها سبب الحكم به، والإخبار عنه، أي :وما حصل بكم من نعمةٍ فيُجكم، أو فيُخبر أنّها صادرة من الله، ولا شكَ أنّ النعمة التي حصلت بهم سبب للحكم والإخبار بكونها صادرة من الله تعالى .()"

كما نجده أحياناً يقتصر على ذكر الأمثلة من دون الاستعانة بالشاهد القرآني أو النبوي أو الشعري، ويظهر ذلك جلياً في تمثليه لجميع أنواع جمع التكسير التي حصرها حصرا رياضياً تنظيريا بتلك الأمثلة، وذلك حين يقول " : وحاصله أنّه ما تغيرت() عن بنيته مفرده، وذلك التغير أمّا أن يكون محققاً، أو مقدّراً، والأول أمّا أن يكون بتغير الشكل دون الحرف، نحو) :أسَد (و) أُسُد(، أو بتغير الشكل وزيادة في الجمع نحو) :رجل (و) رجال (، أو بتغير الشكل ونقصان في الجمع نحو) :رَسُول (و) رُسُل(، أو بالزيادة والنقصان معاً نحو) :غُلام (

و) غِلمَان(، والثاني نحو) :فُلك (تقدّر الضمة في المفرد كضمة) قُفل (وفي الجمع كضمة) أُسُد ("().

وأخيراً لابد لنا من الإشارة بأنّ السيد الجزائري قد أفاد من معظم تلك الأمثلة التوضيحية في تحقيق هدفين مهمين وأساسيين لدى ناشئة المتعلمين، ومنهم دون المتقدمين في دراسة النحو وهما الهدف التربوي، والهدف التعليمي، وذلك من خلال تضمن معظم تلك الأمثلة على ملامح العقائد الدينية، ومكارم الأخلاق، ومحامد الصفات العربية والإسلامية والإنسانية، فضلاً عن اشتمال ظاهرة التمثيل النحوي عنده على ميزة الاختصار في الأمثلة من حيث اعتماد ميزة التكامل في الألفاظ أحدها على الآخر، أو ما تقدم منها على ما تأخر.

أمّا القراءات القرآنية فقد كانت محدودة الورود في الحاشية وقد اكتفي السيد الجزائري بالإشارة إليها دون الترجيح أو التعقيب عليها، وقد كانت متباينة بين الشذوذ والتواتر من ذلك مثلا ما ذهب إليه في جواز إنابة غير المفعول به عن الفاعل بقوله " ومنه قراءة أبي جعفر ﴿ ليُجزَي قوماً بما كانوا يكسبون ﴾] الجاثية() " [14 :، وما ذهب إليه بعد قول الشارح) بالفتح ()(في نحو قوله تعالى : ﴿ من عذاب يومَئذٍ ﴾] المعارج [11 :فذهب الجزائري إلى القول " :أي :بفتح يومَ على أنّه اكتسب البناء من المضاف إليه اعني إذ أمّا على قراءة الكسر فهو معرب() " ، ومنه ما ذهب إليه في رفع الاسم المعرف بـ) أل (في النداء ونصبه بعد أن ذهب الشارح إلى الرفع بقوله) :رفع الرجل()(، فذهب الجزائري إلى القول " :والمبرد والزجاج جوزا النصب فيه أيضاً كغيره، ويدلّ عليه قراءة) قُل يا أيّها الكافرين .()" (

امّا أهم الملاحظات التي يمكن تسجليها على منهج السيد الجزائري فهي كثرة استعماله لأسلوب التلميح دون التصريح مما يؤدي إلى نوع من الغموض في فهم المسألة أو القاعدة النحوية، كما يؤدي إلى إبخاس صاحب الرأي أو النص حقه في الذكر، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال إكثاره من عبارات) بعضهم (و) قيل (و) قال (و) قالوا (و) زعموا (و) ذهب (و) ذهبوا (و) منهم من قال (وهي كثير في الحاشية .()

ومما يمكن ملاحظته أيضا عدم التزامه في الترتيب الزمني في نقل بعض الآراء أو النصوص من ذلك ما ذهب إليه بعد قول الشارح) كصاحب المفصل ()(فذهب الجزائري إلى القول وتبعه الشيخ عبد القاهر، واكثر البصريين ()مع أنّ الشيخ عبد القاهر الجرجاني سابقا في الترتيب الزمني للعلّامة الزمخشري فقد توفي الشيخ الجرجاني سنة471) هـ (بينما كانت وفات العلامة الزمخشري سنة538) هـ .(

ومما يمكن ملاحظته أيضاً نقله لبعض الآراء الغريبة من ذلك ما ذهب إليه " بأنّ الصفة في) أقائمٌ الزيدان (ونحوه خبر حذف مبتدأه، وأُقيم المُظهر مقام مضمره، والتقدير) :أقائمٌ الزيدان الزيدان (فالزيدان الأول مبتدأ والثاني تكريره، وقائمان خبره، فحذف المبتدأ اعني الزيدان الأول لدلالة الثاني عليه، ثمّ حذف المضمر الذي في قائمان وعلامته، أي) :الألف(، وأقيم المظهر أي :الزيدان الثاني مقامه، فصار)أقائمٌ الزيدانِ" ... (().

ومن الملاحظات التي يمكن تسجيلها أيضاً هي عدم الدقة التامة في نقل النصوص سواء كانت نصاً قرآنيا فمعظم الآيات المستشهد بها هي جزءاً من آية أو الإشارة إلى موضع الشاهد القرآني على ما ذكره الشارح دون ذكر الآية، أو حديثا نبوياً فاغلب الأحاديث المنقولة لم ينسبها إلى النبي) صلى الله عليه وسلّم(، من ذلك مثلا من نقله في الحديث الشريف)) لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ((والذي نسب إلى الإمام علي) عليه السلام (وما كان ذلك بصواب.()

الخاتمة

اتمنى أن أكون قد بذلت ثمار جهدي، وأخرجت عصارة فكري، لخدمة هذا النسب الشريف والرجل العالم السيد نعمة الله بن عبد الله الموسوي الحسيني الجزائري) رحمه الله(، والوقوف على جهوده وما تركه من آثار قيمة في مجال اللغة عامة والنحو خاصة، وتقديم مادة ناجزة بين يدي القارئ بعد ما كانت معدومة ومتناثرة بين الكتب، وربمّا لم يتصدى لإظهار جهده أحد وغفل عن معرفته الكثيرون بقصد أو من غير قصد، وأسأله عز وجل أن يمهد لغيري الأسباب ويوفر له الأدوات، وينير له الطريق؛ لإظهار تلك الجهود الكبيرة لهذا العالم الجليل بإظهار عظيم عمله وكثير استحقاقه، وإن يكون مادة للدراسة من قبل الباحثين المحدثين.

وقديما قال الشاعر:

على المرء أن يسعى بمقدار جهده ولليس عليه أن يكون موفقاً

ومن جملة ما وصل إليه البحث وأكده .من جهدي هذا أمور هي:

_1لاتفاق على انتماء السيد الجزائري إلى بيئة بصرية في سكناه، وإلى مدرسة بصرية في منحاه.

_2عدم المعرفة على وجه اليقين هل كان منهجه البصري بسبب انعكاس معطيات بيئة البصرة عليه ؟ أو بسبب هيمنة المذهب البصري على الدرس النحوي مطلقاً عند المتأخرين ؟ أو بمحض إرادته واختياره ؟

_3بروز الكثير من المواضع التي يتضح فيها منهجه البصري على وجه عام من خلال جملة من الترجيحات والاختيارات للمذهب البصري .

_4كانت للسيد الجزائري جهود كبيرة في مجال الفقه والأصول وعلم الرجال وعلم الكلام والبلاغة وعلم الحديث فضلا عن علوم اللغة والنحو.

واخيراً أسال الله العلي القدير أن أكون قد وفقتُ في إعطاء هذا العالم الجليل والسيد الشريف جزءاً من حقه على الدارسين بإظهار جزءا من جهده وعلمه إنّه سميع مجيب الدعاء.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- ارتشاف الضرب من لسان العرب :لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي أثير الدين الأندلسي) ت 745هـ(، تحقيق وشرح ودراسة :رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة _مصر، ط1،1418 هـ 1998 _م.
- الأصول في النحو :لأبي بكر محمد بن سهل النحوي المعروف بابن السراج) ت316 هـ(، تحقيق : عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت _لبنان، ط1، 210 م.
- الأموال لابن زنجويه : لأبي أحمد بن مخلد المعروف بابن زنجويه) ت251 هـ (تحقيق الدكتور شاكر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية _السعودية ط1،1406 هـ _ 1998م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين :لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات) ت577 هـ(، المكتبة العصرية، ط1424 1هـ 2002 م.

- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك :لعبد بن يوسف جمال الدين بن هشام الأنصاري) ت761 هـ(، تحقيق :يوسف الشيخ محمد البقاع، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط1،) د .ت. (
- البديع في علوم العربية :لمجد الدين أبو السعادات المعروف بابن الأثير) ت606 هـ (تحقيق :دكتور فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة _المملكة العربية السعودية، ط1، ذ1420هـ.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين :لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري) ت616 هـ (، تحقيق :الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1،1406 هـ 1986 _م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل :لأبي حيان الأندلسي) ت745 هـ (تحقيق :حسن هنداوي، دار القلم، دمشق _سورية، ط1،) د .ت. (
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد :لمحمد بن يوسف الحلبي المعروف بناظر الجيش) ت778 هـ(، تحقيق :أ .د علي محمد فاخر، وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة _ مصر، ط1،1428 هـ.
- تهذيب اللغة :لمحمد بن أحمد أبو منصور الأزهري الهروي) ت370 هـ(، تحقيق محمد عوض مرعب، دار احياء التراث العربي، بيروت _لبنان، ط1، 2001 م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك :لأبي محمد بدر الدين المرادي) ت749 هـ(، شرح وتحقيق :عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1،1428 هـ 2008 م.
- الجمل في النحو :لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي) ت 170 وقيل175 هـ(، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوه، دار احياء التراث العربي، ط1416 5هـ 1995 م.
- حاشية السيد نعمة الله الجزائري على شرح الجامي في النحو :للسيد نعمة الله بن عبد الله الموسوي الحسيني الجزائري) ت112 هـ(، طبعت حجريا بمطبعة الحاج إبراهيم سنة 1296 هـ.
- حاشية الشرقاوي الشافعي) ت1227 هـ (على شرح الإمام محمد بن منصور الهدهدي على أم البراهين المعروف بـ) السنوسية الصغرى (للإمام أبي عبد الله بن يوسف السنوسي، اعتنى بها : الشيخ أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1،) د .ت. (

- حاشية الصبان على شرح الأشموني :لمحمد بن علي الصبان) ت1206 هـ(، دار الكتب العلمية، بيروت _لبنان، ط1،1417 هـ 1997 _م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب :لعبد القادر عمر البغدادي) ت1093 هـ (تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة _مصر، ط2،1418 هـ 1997 م.
- الخصائص :لأبي الفتح عثمان بن جني) ت392 هـ(، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط4،) د . ت) .
- دوان أبي الطيب المتنبي :شرح أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري) ت 616 هـ(، تحقيق : مصطفى السقا، وإبراهيم الأيباري، وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة بيروت _لبنان، ط1، 1978 م .
- ديوان ذو الرمة :شرح أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق :عبد القدوس أبي صالح مؤسسة الأيمان ، بيروت _لبنان، ط1، 1982 م.
- السنن المأثورة للشافعي :لإسماعيل بن يحيى المدني) ت264 هـ(، تحقيق :الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي، دار المعرفة، بيروت _لبنان، ط1،1406 هـ.
- سنن بن ماجة :لمحمد بن يزيد القزويني) ت275 هـ(، تحقيق :محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت _لبنان،) د .ت. (
- شرح أبيات سيبويه :ليوسف بن أبي سعيد أبو محمد السيرافي) ت385 هـ(، تحقيق محمد علي الريح، مراجعة :طه عبد الرؤوف سعد _مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة _مصر، ط1،1294 هـ 1979 _م.
- شرح الأشموني لألفية بن مالك :لعلي بن محمد نور الدين الأشموني) ت900 هـ (دار الكتب العلمية، بيروت _لبنان، ط1،1419 هـ 1998 _م.
- شرح التصريح على التوضيح :لخالد بن عبد الله بن أبي بكر المعروف بالوقاد) ت905 هـ(، دار الكتب العلمية، بيروت _لبنان، ط1،1321 هـ 2000 _م.

- شرح التصريف للثمانيني :لأبي عمر قاسم بن ثابت الثمانيني) ت442 هـ (تحقيق دكتور إبراهيم سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط1،1419هـ 1990 _م.
- شرح الكافية الشافية :لمحمد بن عبد الله جمال الدين بن مالك) ت672 هـ (تحقيق :عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي واحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط1،)د .ت .(
- شرح المفصل لابن يعيش :لأبي البقاء علي بن يعيش) ت643 هـ(، قدّم له الدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت _لبنان، ط1،1422 هـ 2001 _م.
- شرح شافية بن الحاجب) رضي الدين الاستراباذي : (لمحمد بن الحسن الرضي الاستراباذي نجم الدين)ت686 هـ (تحقيق :محمد نور الحسن، ومحمد الزفاف ومحي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت _لبنان، ط1،1395 هـ 1975 _م.
- شرح كافية بن الحاجب :لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي) ت686 هـ (تحقيق :أحمد السيد أحمد، كلية العلوم _جامعة القاهرة، المكتبة التوفيقية، ط1،) د .ت. (
- الصحاح) تاج اللغة وصحاح العربية :(لأبي نصر إسماعيل بن صحار الجوهري الفارابي) ت 393هـ(، تحقيق :أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط4،1407 هـ _ 1987م .
- علل النحو :لمحمد بن عبد الله بن العباس الوراق) ت381 هـ(، تحقيق :محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض _السعودية، ط1،1420 هـ1999 _م.
- الفوائد الضيائية) شرح ملا جامي في النحو :(للمولى جمال الدين عبد الرحمن بن أحمد نور الدين الجامي) ت898 هـ(، تحقيق :الشيخ أحمد عزو عناية، والاستاذ علي محمد مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت _لبنان، ط1،1430 هـ 2009 م.
- الكافية في علم النحو :لأبن الحاجب جمال الدين المصري المالكي) ت646 هـ (تحقيق :الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة _مصر، ط 210 1م.

- الكتاب :لسيبويه عمرو بن عثمان أبو بشر الملقب بسيبويه) ت180 هـ(، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3،1408 هـ 1998 _م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل :لأبي القاسم محمود بن عمرو جار الله الزمخشري) ت538 هـ(، دار الفكر العربي، بيروت _لبنان، ط3،1407 هـ.
- الكناش في فني النحو والصرف :لأبي الفداء عماد الدين بن أيوب الملك المؤيد صاحب حماة) ت 732هـ(، تحقيق :الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت _ لبنان، ط1، 2000 م.
- اللامات :لعبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي) ت337 هـ(، تحقيق :مازن مبارك، دار الفكر، دمشق _سورية، ط2،1405 هـ 1985 _م.
- اللباب في علم الإعراب :لمحمد بن أحمد الأسفرائيني) ت684 هـ(، تحقيق الدكتور شوقي المعرّي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت _لبنان، ط1، 1996 م.
- لسان العرب :لمحمد بن مكرم بن منظور الأنصاري) ت711 هـ(، دار صادر بيروت _لبنان، ط 3، 1414هـ.
- اللمع في العربية :لأبي الفتح عثمان بن جني) ت392 هـ(، تحقيق :فائز فارس دار الكتب الثقافية، الكويت،) د .ت. (
- مجمع البيان في تفسير القران :للفضل بن الحسن الطبرسي) ت548 هـ(، تحقيق لجنة من العلماء، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت _لبنان، ط1،1995 هـ.
- مسائل خلافية في النحو :لأبي البقاء عبد بن الحسين العكبري) ت616 هـ (تحقيق محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت _لبنان، ط1،1412 هـ1992 _م.
- مسند أحمد :للإمام أحمد بن حنبل) ت214 هـ(، تحقيق :شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1،1421 هـ 2001 _م.

- المصنف في الأحاديث والآثار :لأبي بكر بن أبي شيبة) ت235 هـ(، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض _ السعودية، ط 1،1409 هـ.
- مفتاح اللبيب في شرح التهذيب :للسيد نعمة الله الموسوي الجزائري) ت1112 هـ (تحقيق :محمد مهدي عبد اللطيف، كلية الآداب _جامعة بغداد) اطروحة دكتوراه1433 (هـ 2011 _م.
- المفصل في صنعة الإعراب :لأبي القاسم محمود بن عمرو جار الله الزمخشري) ت538 هـ(، تحقيق: الدكتور علي بو مسلم، مكتبة الهلال، بيروت _لبنان، ط1،1993 م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية :لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي) ت790 هـ(، تحقيق :مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية واحياء التراث الاسلامي، جامعة أم القرى _ مكة المكرمة، ط1،1428 هـ 2007 _م.
- المقتضب :لمحمد بن يزيد أبو العباس المبرد) ت385 هـ(، تحقيق :محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت _لبنان، ط1،) د .ت. (
- المقدمة الجزولية في النحو :لعيسى بن عبد العزيز الجزولي) ت607 هـ(، تحقيق دكتور شعبان عبد الوهاب محمد، مراجعة :دكتور حامد أحمد نيل، ودكتور فخري محمد أحمد، طبع ونشر :مطبعة أم القرى، جمع تصويري :دار الغد العربي،) د .ت. (
- موطأ الإمام مالك : لمالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني) ت179 هـ (تحقيق : محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، أبو ظبي الإمارات، ط1،1425 هـ _ 204م.
- نتائج الفكر في النحو :لأبي القاسم عبد الرحمن بن أحمد السهيلي) ت581 هـ (دار الكتب العلمية، بيروت _لبنان، ط1،1412 هـ 1992 _م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع :لأبي بكر جلال الدين السيوطي) ت 911 هـ (تحقيق : عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر،) د . ت. (